عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة مجموعة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بالغرب الجزائري (الشلف ،غليزان ،مستغانم،وهران)

Obstacles de financement des PME en Algérie
Cas des PME d'Ouest (Chlef, Relizane, Mostaganem, Oran)

تاريخ الارسال: 2018/02/24 تاريخ القبول: 2018/06/23 تاريخ النشر: 2018/06/30

حنيفي أمينة
طالبة دكتوراه ل م د –جامعة مستغانم
د/بكريتي لخضر
أستاذ محاضر أ –جامعة مستغانم

الملخص :

في ظل التغيرات الحالية يتجه الواقع العالمي اليوم وبشكل ملموس نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،خاصة منها العالم النامي أو السائر في طريق النمو فقد توجب على هذه الدول الانتقال من سياسة المؤسسات الكبيرة أو الضخمة إلى سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية والجزائر كغيرها من الدول سعت بطريقة أو بأخرى إلى ترقية هذا القطاع الحساس لما له من انعكاس على الدخل والقيمة المضافة للبلاد وامتصاص للبطالة ،ونظرا لمحدودية الموارد المالية والمادية لهاته المؤسسات لجأت الجزائر إلى برامج وخطط واضحة المعالم من أجل حل مشكلة التمويل التي تقف كعقبة أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتالي تهدف هذه الدراسة إلى البحث والتعرف على المعوقات التمويلية التي تقف أمام تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التمويل، عوائق التمويل، الجزائر .

Summary:

In light of the current changes, the global situation today is moving towards supporting the SME sector, especially the developing world or the path of growth. These countries have had to move from the policy of large or large institutions to the policy of small and medium enterprises the wheel of development. Algeria, like all other countries, has sought to upgrade this sensitive sector in one way or another because of its reflection on the income and value added of the country and the absorption of unemployment. Due to the limited financial and material resources of these institutions, Algeria has embarked on

clearly defined programs and plans to solve the problem of financing, The aim of this study is to research and identify the financing constraints faced by small and medium enterprises in Algeria.
Keywords: SMEs, finance, financing barriers, Algeria.

مقدمة

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن المحرك الرئيسي للتنمية والتطور الاقتصادي ،فهي تساهم في بناء الاقتصاد وإزالة الظواهر الاجتماعية السلبية كظاهرة البطالة من خلال خلق فرص عمل والتي تؤثر على المجتمع ،بالتالي معظم الدول اتجهت نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدلا من المؤسسات الكبرى أو الضخمة وذلك لخصائصها المميزة عن غيرها من المؤسسات وانعكاسها على المجتمع من خلال زيادة التشغيل وكذا زيادة القيمة المضافة بالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى المعاملات الخارجية .

فالجزائر وبالرغم من حداثة عملية التحول الاقتصادي بعدما كانت تعتمد على سياسة التصنيع بعد الاستقلال والمؤسسات الكبرى بدأ الشعور بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية وذلك أمام تقويم القطاع العمومي الذي وصلت فيه العديد من المؤسسات إلى أقصى درجات التدهور . بالتالي وجب عليها تأمين التمويل اللازم لإنشاء هذه المؤسسات بالرغم من قلة وبساطة حجم رأسمالها ،حيث تقف أمام هذه المؤسسات عوائق وصعوبات من بينها صعوبة الحصول على الأموال سواء من المدخرات الشخصية أو عن طريق البنوك أو المؤسسات المالية وذلك نظرا لبعض الخصوصيات التي يتطلبها تمويل بعض هذه المؤسسات بالتالي يمكن طرح الإشكال التالي :

ما هي أهم معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

وبالتالي تتفرع هذه الإشكالية إلى بعض الأسئلة الفرعية يمكن ذكرها في :

- ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي برامج الجزائر من أجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ماهو أهم عقبة تقف أمام تمويل هذا القطاع الحساس في الجزائر ؟

وكإجابة عن هذه الأسئلة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

-تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحدودية مواردها المالية .

-وضعت الجزائر هيآت دعم من أجل توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات .

-تعتبر معدلات الفائدة المفروضة من طرف البنوك هي العائق الأكثر خطورة أمام تمويل هذا القطاع .

وللإجابة عن كل هذه التساؤلات واختبار صحة الفرضيات المطروحة سنعالج هذا الموضوع باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بعرض الوجهات النظرية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وكيفية تمويله على أ رضية الواقع عن طريق استعمال نموذج الاستبيان من جهة أخرى لتحليل النتائج والخروج في النهاية بنتيجة .

ونظرا لموضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل مسألة خلق العمالة و زيادة الصادرات و تحقيق معدلات النمو الاقتصادي الوطني، وذلك يعود للخصائص الهيكلية التي تميز هذا النوع من المؤسسات مثل صغر الحجم ، المرونة والديناميكية ...الخ،بالتالي تبرز أهمية هذا البحث من خلال معرفة تجربة الجزائر في تمويل هذا القطاع الحساس الذي له انعكاس ايجابي على الاقتصاد الوطني.بهدف الخروج بطرق واستراتجيات يجب العمل بها للنهوض بالتنمية الوطنية .

1-التحليل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت عن المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين(50) من التعريفات لهاته المؤسسات ، وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المشاريع، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا وهناك بعض التعاريف متفق عليها مقدمة من طرف بعض المنظمات الدولية من خلال إبراز خصائصها .

1.1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فنتيجة للمفاهيم المتعددة في تحديد مفهوم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنلاحظ في هذا الجزء اختلافاً في التعريف وقيمة الإحصاءات لكل دولة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية اختلفت وتباينت تعاريف هذا النوع من المؤسسات وذلك حسب منظور كل منظمة أو بنك وكذا حسب كل تشريع .وحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 *Small Business act* عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى ويستند في ذلك معيار حجم المبيعات وكذا معيار العمالة ، وتعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من

500 عامل[1]. أما البنك الاحتياطي الفدرالي فقد عرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بغية تقديم المساعدات لها وتطويرها بالتالي يعرفها بأنّها :"المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السّوق "[2].
وتعرفها أيضا لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية معتمدة على بعض المعايير منها [3]:
استقلالية الإدارة ، المالك هو نفسه المسير ، توفير رأس المال . أما في فرنسا فإنه تعد مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تنشط في الصناعة ،التجارة والخدمات باستثناء القطاع الفلاح ،ففي بعض النصوص القانونية الفرنسية يتم الاعتماد على المعايير الكمية كرقم الأعمال وعدد العمّال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4] .
ليعرفها القانون الأساسي الياباني ل pme (basic law small and medium enterprise) ،الذّي تم تعديله في 03 ديسمبر 1999 ،وهو بمثابة الدستور الذي وضع للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات ،وتقليص الفجوة بينها وبين المؤسسات الكبرى [5]. حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان النواة الأساسية والقاعدة الرئيسية لنمو وقوّة الاقتصاد [6]،ولقد عرفت على أنّها المؤسسات التي لا يتجاوز عدد عمّالها 300 عامل ورأسمالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني[7] .ويتميز هذا القطاع بالتعدّد والتنوّع في كلّ المجالات ،وهي تحظى برعاية خاصة من قبل الحكومة وتحصل على الكثير من التشجيعات للرقي والازدهار .

والجزائر كغيرها من الدّول أعطت تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاعتماد على معياري العمالة ورأس المال وهذا في الجريدة الرسمية وبالمادة الرابعة على أنّها تلك المؤسسات التي تنتج سلع أو خدمات والتي تشغل

[1] أحمد رحموني ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري ،المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ،مصر ،الطبعة الأولى ،سنة 2011،ص20

[2] رابح خوني،رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ،ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة – مصر ،الطبعة الأولى ،سنة 2008، ص24

[3] رابح خوني،رقية حساني، مرجع سبق ذكره،ص .25

[4] مرجع سبق ذكره ،ص 29

[5] بوقموم محمد ،معيزي جزيرة ،إضاءات على بعض التجارب العالمية في تكوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قالمة ،ص06

[6] مصطفى يوسف كافي ،اقتصاديات البيئة والعولمة ،دارمؤسسة أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع ،سوريا،طبعة أولى، سنة 2013،ص 56

[7] رابح خوني،رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ،مرجع سابق، ص29

من 01 إلى 250 عامل.ورقم أعمالها السّنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و500 مليون دينار[1] .

ومما سبق يمكن القول بأنّ معظم التعاريف الواردة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على المعيارين الكميين وهما العمالة ورأس المال .إلاّ أنّه هناك عدّة صعوبات تقف أمام تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ذكرها في الآتي :

-اختلاف درجة النمو الاقتصادي

بحكم انقسام العالم اليوم حسب درجة النمو الاقتصادي إلى دول متقدمة ذات معدّلات نمو مرتفعة وأخرى تعاني من انخفاض في هذا المؤشر.بالتالي فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في دولة متقدمة صناعيا كالولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة أو متوسطة في بلد كالجزائر[2] بالتالي نستنتج أن مؤشر النمو الاقتصادي يحول دون إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم ،وذلك لعدم التكافؤ في قوى الإنتاج وكذا اختلاف نسبة هذا المؤشر .فالدول المتقدمة صناعيا تحتوي على عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه الأخيرة تمتلك عدد معين من العمال وتشغل رأسمال معتبر[3] .

-اختلاف طبيعة النشاط الإقتصادي

إنّ إختلاف الأنشطة الاقتصادية وتنوعها من مؤسسة لأخرى ،فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة التي تحتاج لليد العاملة ورأس المال غير المؤسسات التجارية أو الفلاحية التي تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي .

وهكذا يمكن تقسيم القطاعات الاقتصادية كما أسلفنا الذكر إلى :(صناعية ،تجارية ،زراعية خدماتية) وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر هذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف[4] .

---

[8] آيت عيسى ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر آفاق وقيود ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد السادس ،جامعة تيارت ،الجزائر ،ص 274

2 أحمد رحموني ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري ،مرجع سبق ذكره،ص19.

[10] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ،الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،طبعة أولى ،سنة 2005،ص ص 48-49

4 رابح خوني،رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ،مرجع سبق ذكره، ص17

-اختلاف فروع النشاط الإقتصادي

يختلف النشاط الاقتصادي ويتفرع إلى عدّة فروع ،فعلى سبيل المثال النشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة ،أما على حسب الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية والنشاط الصناعي أيضا يتفرع إلى جملة من الفروع نذكر منها الصناعات الغذائية ،الصناعات التحويلية ،الصناعات الكيميائية .....ويكون هذا الاختلاف في اليد العاملة ورأس المال[1] .

2-محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في هذه النقطة سنحاول التطرق إلى أهم المتغيرات التي تتحكم في الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالآتي :

- **الحجم**

لقد اهتمت العديد من الدّراسات والأبحاث بخصوص علاقة حجم المؤسسة بالهيكل المالي لها ،وهذا من خلال نسبة الاقتراض والمديونية .فلقد توصلت دراسة *Gordon* عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاقتراض وحجم المؤسسة[2] .

أمّا دراسة *Martin et Scoth* فقد توصلا إلى أنّ نسبة الاقتراض تختلف بين حجم المؤسسات الصغيرة والكبيرة الحجم[3] .بالتالي يمكن القول بأنّ حجم المؤسسة وبالخصوص الصغيرة والمتوسطة له علاقة مباشرة بالاقتراض كمصدر من مصادر التمويل ،إذا كلما كانت المؤسسة كبيرة الحجم تكون حظوظها أوفر في الحصول على الاقتراض بنسبة كبيرة وتستفيد بامتيازات كثيرة ،عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون حظوظها أقل في الحصول على الاقتراض بنوعيه الطويل والقصير الأجل .

- **المردودية**

1 مرجع سبق ذكره ،ص 17

[13] يوسف قريشي ،الياس بن ساسي ،خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ،الملتقى الدّولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدّول العربية ،يومي 17 و18 أفريل 2006 ،جامعة ورقلة ،ص433

[3] نفس المرجع ،ص433

تلعب المردودية دور مهم في تقييم المؤسسة من قبل المقرضين من جهة وكذا في اختيارات مصادر التمويل من جهة أخرى[1] .لذا توالت الأبحاث والدّراسات حول علاقة المردودية بالهيكل المالي للمؤسسة بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة .فقد توصلت الدراسة التي قام بها*Brigham* إلى أنّ المردودية هو متغير تابع يؤثر على الهيكل المالي للمؤسسة [2].وبتعميم هذه الدّراسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن القول بأنّ المردودية تؤثر بشكل مباشر على الهيكل المالي لهذا النّوع من المؤسسات ،فارتفاع مستوى المردودية يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تغطية احتياجاتها المالية من جهة وكذا تغطية مستحقاتها إن وجدت من جهة أخرى .

- **الضمانات(هيكل الأصول)**

يعبر عنه أيضا في بعض الأحيان بهيكل الأصول ،وهو شرط أساسي في الاقتراض ،فهناك عدّة دراسات قامت بتحديد العلاقة بين الضمان ونسبة الاستدانة في الهيكل المالي .فقد خلصت دراسة *Marsh* (1982) بوجود علاقة عكسية بين الضمانات ونسبة الاستدانة [3]، لأنّه كلما زادت الضمانات زاد إعتماد المؤسسة بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة على الأموال الخاصة ،وأيضا أنّ ضمان الأصل الثابت يعرض المقرضين لمخاطر أكبر بسبب التصفية .

- **معدّل نمو المؤسسة**

لقد توصلت بعض الدّراسات إلى وجود علاقة عكسية بين معدّل نمو المؤسسة ونسبة الاقتراض[4] .بالتالي كلما كان معدّل النمو مرتفع كلما كان هناك عزوف على الاقتراض بشكل كبير والاعتماد على الأموال الخاصة في التمويل .أمّا بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد توصلت بعض الدّراسات والأبحاث إلى عكس ذلك فمثلا دراسة *Naje*التي توصل إلى أنّ المؤسسات التي تمتلك معدّلات نمو مرتفعة وغير مدرجة في البورصة هي من

[15] بوفليسي نجمة ،العوامل المحددة لهياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ،مجلة البحوث والدراسات الانسانية ،العدد 12 ،جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة ،سنة 2016،ص345.

[2] يوسف قريشي ،الياس بن ساسي،مرجع سابق،ص433.

[3] بوفليسي نجمة،مرجع سابق ،ص 349

[4] *Truong Hong Trinh1 & Nguyen Thao Phuong, Effects of Financial Crisis on Capital Structure of Listed Firms in Vietnam, International Journal of Financial Research, Vol. 7, No. 1, 2016,P67*

المؤسسات الأكثر استدانة[1] .بالتالي يمكن القول أنّ هناك علاقة طردية بين معدّل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة الاقتراض .

- **طبيعة القطاع**

تختلف نسبة الاستدانة من قطاع لآخر ،فكل قطاع له مميزات خاصة به واحتياجات تمويل خاصة به ،فقد أوضحت العديد من الدراسات احتمال وجود علاقة بين طبيعة القطاع أو النشاط مع نسبة الاقتراض .

فمثلا دراسة *Ferri &Jones* التي توصلت من خلالها إلى وجود علاقة بين طبيعة القطاع والهيكل المالي من خلال دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2].

3-تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحتل مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة كبيرة في الأدبيات المهتمة بشأن هذا الصنف من المؤسسات، خاصة مع تزايد أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

1.3 – التمويل المصرفي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر محور خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتالي وجب على السلطات توفير المناخ الملائم لنموها ورقيها ومن بين الاحتياجات المهمة التي تؤثر في هذا النوع من المؤسسات بسبب محدودية مواردها هو التمويل .ولعل أهم مورد تلجأ إليه المؤسسات من أجل الاستدانة هو التمويل المصرفي خصوصا في ظل غياب سوق مالية مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

حيث يقوم البنك بتقديم القروض للمؤسسات لسد حاجياتها التمويلية مقابل حصوله على فائدة ويكون هذا القرض وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين حيث تنقسم هذه القروض إلى قروض قصيرة المدى موجهة لدورة الاستغلال وهي أكثر القروض طلبا لأن غالبية هذه المؤسسات تحتاج الأموال لسد حاجياتها الاستغلالية ،وتمويل متوسط وطويل الأجل يكون موجه للاستثمارات . ويمكن أن المؤسسات التابعة للقطاع العمومي تتحصل على تسهيلات وامتيازات للتمويل من البنوك في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للخواص تقف أمام عدة عراقيل وصعوبات لطلب التمويل.

[1] يوسف قريشي ،الياس بن ساسي ، خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ،مرجع سابق،ص434

[2] مرجع سبق ذكره،ص434

فعلى حسب إحصائيات بنك الجزائر خلال كل ثلاثي من سنتي 2015 و2016 حول مبالغ القروض الموجه للاقتصاد من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها القروض قصيرة الأجل ومنها قروض متوسطة وطويلة الأجل كما هي موضحة في الجدول التالي رقم (01).

جدول رقم (01)تطور قيمة القروض الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015 –2016

الوحدة مليون دج

	2015				2016	
	31 مارس	**30 جوان**	**30 سبتمبر**	**31 ديسمبر**	**31 مارس**	**30 جوان**
ق م ت اق	6 786 189	7 070 597	7 373 100	7 277200	7 403200	7 743000
ق ق اج ت PME	1 614,3	1 718,3	1 827,7	1 710,6	1 691,4	1 835,9
ق م ط اج ت PME	5 252,0	5 352,3	5 545,4	5 566,6	5 711,8	5 907,1

ق م ت اق : القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد ق ق اج ت PME : القروض القصيرة الأجل لتمويل PME

ق م ط اج ت PME : القروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويلPME

***Source** : Ministère de l'industrie et des mine , Bulletin d'information statistique ,n°30, édition Mai 2017,p 44*

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ هناك تطور في قيمة القروض الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا منذ الثلاثي الأول من سنة 2015 فقد بلغت قيمة القروض القصيرة الأجل 1614,3 مليون دج لتتزايد

وتصل في الثلاثي الثاني من سنة 2016 ماقيمته 1835,9 مليون دج وتمثل هذه القيمة من هذه القروض بنسبة قليلة مقارنة بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل فهذه الأخيرة بلغت في الثلاثي الأول من سنة 2016 قيمة 5252,0 مليون دج وقد عرفت تزايد بوتيرة مستمرة وبلغت في الثلاثي الثاني من سنة 2016 قيمة 5907,1 مليون دج .وهذا بصفة عامة دون تقسيم القطاعات .

2.3- الهياكل الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما في الجزائر فالتحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية مع نهاية الثمانينات إلى يومنا هذا, أعطى مجالا ودعما لنمو وترقية المؤسسات صغيرة والمتوسطة في الجزائر, ويظهر ذلك من خلال الإجراءات المعتمدة والبرامج التي أعدت خصيصا لهذه المؤسسات. قامت الحكومة الجزائرية في سبيل ترقية ودعم المحيط المالي للمؤسسات إلى إنشاء هيأت تمويلية متخصصة في انتعاش هذا القطاع الحساس يمكن ذكرها في :

- **صندوق ضمان قرض الاستثمار CGCI**

هو عبارة عن مؤسسة ذات طابع عمومي ،تغطي المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية ،الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الإعسار الذي قد تتكبده البنوك من جراء القروض الممنوحة لهذه المؤسسات[1] .حيث أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 الصادر بتاريخ 19 أفريل 2004 المحدد لهياكل الصندوق ،يتم تدعيمه برأسمال قيمته 30 مليار دينار جزائري ويسير60% من طرف الخزنة العمومية ،و40% من طرف البنك الوطني الجزائري BNA بنك الجزائر الخارجي BEA ،القرض الشعبي الجزائريCPA ،بنك التنمية المحلية CNMA,BDL وتم التوقيع على اتفاقية ترقية الوساطة المالية المشتركة التي تسمح خلال السنوات الخمس القادمة بالوصول إلى 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

الشكل رقم (01) الوضعية الاجمالية للضمانات المقدمة من طرف CGCI على حسب المناطق الى غاية 2016/06/30

1 http://www.mdipi.gov.dz10:58 تاريخ الاطلاع :2017/11/30 على الساعة

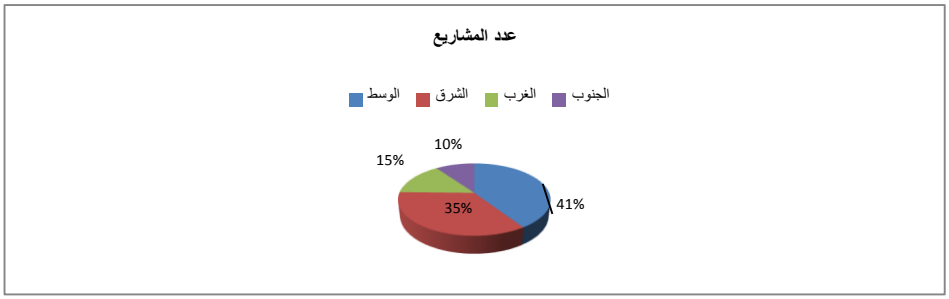

***Source** : Ministère de l'industrie et des mine , Bulletin d'information statistique n°29, P28*

- **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)[1]**

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11/11/ 2002 بهدف منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجالات : إنشاء المؤسسات ،تجديد التجهيزات ،توسيع المؤسسات بالإضافة إلى متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق . منذ بداية سنة 2004 أصبح هذا الصندوق يضم مجموعة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي مجالات مختلفة لكي يمكنها من منح ضمانات للبنوك من أجل التمويل وهذا مايبينه الجدول رقم (02)

الجدول رقم (02) عدد الملفات المسجلة حسب قطاع النشاء من سنة 2004 إلى غاية نهاية 2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	مبلغ الضمان دج	%	عدد التشغيل	%
الصناعة	106	45%	3 871 007168	60%	1 865	48%
ص.ح,ب.ك	08	3%	168 202 001	3%	139	4%
كيمياءوبلاستيك	20	9%	431 267 194	7%	273	7%
الصناعة الغذائية	43	18%	2 106 355 536	33%	889	23%
نسيج	3	1%	69 912 080	1%	9	0%
خشب وتوريق	7	3%	168 934 625	3%	68	2%
مواد البناء	55	23%	1 019 321 247	16%	992	25%
الزراعة والصيد	5	2%	254 146 261	4%	85	2%
الخدمات	69	29%	1 318 299 791	20%	971	25%

***Source** : Ministère de l'industrie et des mine , Bulletin d'information statistique ,n°30, édition Mai 2017,p 45*

[1] محمد زيدان ،الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد السابع ،ص 126.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) بأنه في الفترة الممتدة من بداية سنة 2004 إلى غاية نهاية سنة 2016 نلاحظ أن قطاع الصناعة يأخذ الحصة الأكبر من عدد المشاريع بالتالي اكبر مبلغ ضمان مقدم للبنوك من أجل إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم يليها قطاع الخدمات فمواد البناء إلى أن ينتهي بالحصة الأقل لقطاع النسيج.

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :**

هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية و استقلالية مالية، تأسست سنة 2001 ،تكلف ANDI بترقية و تطوير و استمرارية الإستثمارات، الاستقبال و المساعدة و إعلام المستثمرين الوطنيين و الأجانب، التأكيد من احترام الإتفاقات المتوقعة و تحويل الأرباح، تسيير صندوق دعم الإستثمار[1].

الشكل رقم (02) يبين تطور عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي استفادت من الدعم من طرف هذه الوكالة

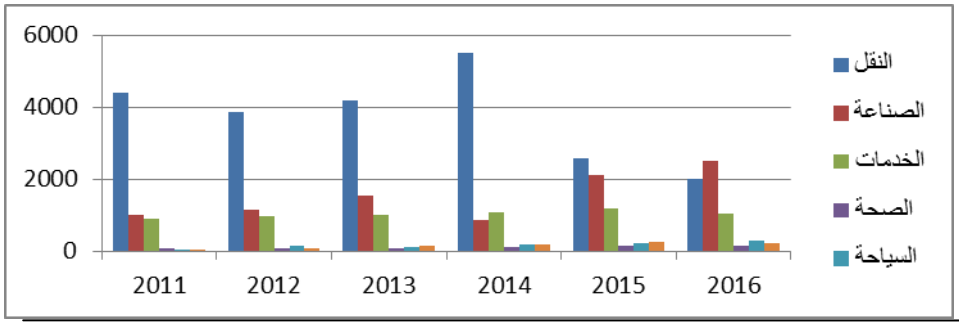

***Source** : Ministère de l'industrie et des mine , Bulletin d'information statistique n°20.22.24.26.28.30*

1سهام شيهاني ،طارق حمول ،تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية –مع الاشارة الى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية ،جامعة المسيلة ، أيام ،15،16 نوفمبر 2011 ،ص06

نلاحظ من خلال الشكل(02) أن قطاع النقل الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتستحوذ على الدعم الأكبر من طرف ANDI .وفي سنة 2014 بلغ الدعم ذروته بحيث وصل إلى 5522 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مسجلة لدى الوكالة .

- **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ**

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296- 96 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996،بهدف دعم ،توجيه ومرافقة المقاولين الشباب الذين لهم رغبة في إنشاء مؤسسات مصغرة أو صغيرة ،كذلك تتكفل هذه الوكالة بالمساعدات المالية لهاته المنشآت[1] .ولكل نشاط حجم مساعدات مالية خاصة به ،إلا أنه هناك اختلاف بين النشاطات من حيث الاقبال على طلب التمويل من طرف الوكالة ،وهذا ما سنعرضه في الشكل التالي .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) أن قطاع الخدمات هو الذي يستحوذ على عدد كبير من المشاريع الممولة من طرف الوكالة حيث بلغت 105754 مشروع الى غاية نهاية سنة 2016 ،لتليها في المرتبة الثانية حسب احصائيات النشرية المعلوماتية المقدمة من طرف الوكالة في ماي 2017 نشاط الزراعة الذي بلغ 53488 ملف طلب تمويل ،أما نشاط الحرف فقد بلغ 42621 ملف ،ليليه نشاط البناء والأشغال العمومية 32284 ملف وأخيرا نشاط الصناعة 24547 ملف طلب تمويل لدى الوكالة

الشكل رقم (03)عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة على حسب قطاع النشاط الى غاية 2016/12/31

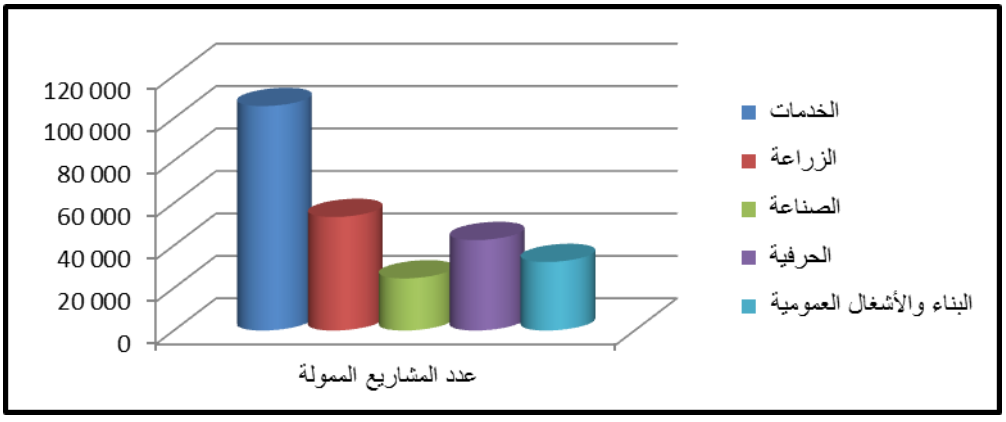

[1] *Samia Gharbi ,les PME /PMI en Algérie état des lieux , laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation ,université du Littoral Cote d'Opale ,mars 2011 ,p11*

***Source** : Ministère de l'industrie et des mine , Bulletin d'information statistique n°30 ,édition Mai 2017 ,p47*

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ،وهي هيأة وطنية ذات طابع خاص تستهدف كل الأشخاص الذين لديهم رغبة في العمل فهي تقدم قروض بدون فائدة من أجل شراء المواد الأولية اللازمة للمشروع [1]، فهو جهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر 18 سنة فأكثر شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات بالبيت بهدف القضاء فهي أداة لمحاربة البطالة وخلق نشاط يأتي بدوره بقيمة مضافة . وهناك نوعين للتمويل من طرف الوكالة على حسب المشروع إما التمويل الثلاثي أو التمويل لشراء المواد الأولية وتجهيز صغير لبدئ نشاط أو حرفة .

الشكل رقم (04) القروض الممنوحة للتمويل إلى غاية 2016/12/31

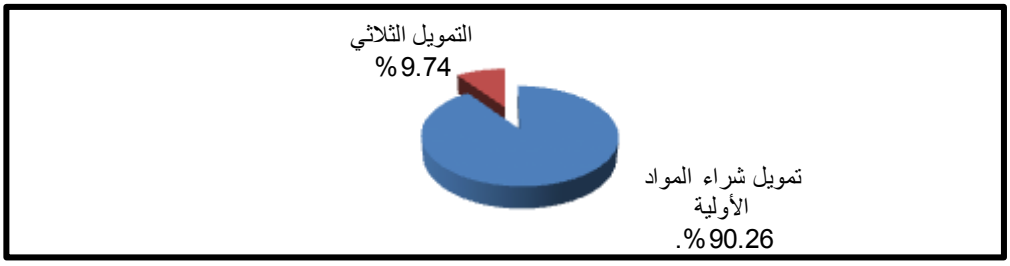

***Source** : Ministère de l'industrie et des mine , Bulletin d'information statistique n°30 ;édition Mai 2017 ;p.47*

[1] *Samia Gharbi , OP. CIT, Page 11*

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04)أن التمويل لشراء المواد الأولية هو الذي يستحوذ نسبة كبيرة من إجمالي القروض التي تمنحها الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقدرة 90.26% مقارنة بالتمويل الثلاثي الذي يكون بين الوكالة والبنك والمستثمر .

- **الصندوق الوطني لتأمين البطالة CNAC**

وهي آلية الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، تم إنشاءها سنة 2004، و هو موجه للبطالين الذين يتراوح سنهم بين 35و50 سنة[1].يتكفل الصندوق بالدعم لانتاج وتوسيع النشاطات المحققة للشباب العاطل والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05) أن نشاط الخدمات هو الذي يمتص بدرجة كبيرة اليد العاملة البطالة وذلك من خلال عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق حيث بلغت 45844 ملف ممول حتى نهاية سنة 2016 خاصة نقل البضائع والسلع والذي شغل 69662 بطال .

الشكل رقم (05)عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني لتأمين البطالة حتى نهاية سنة 2016

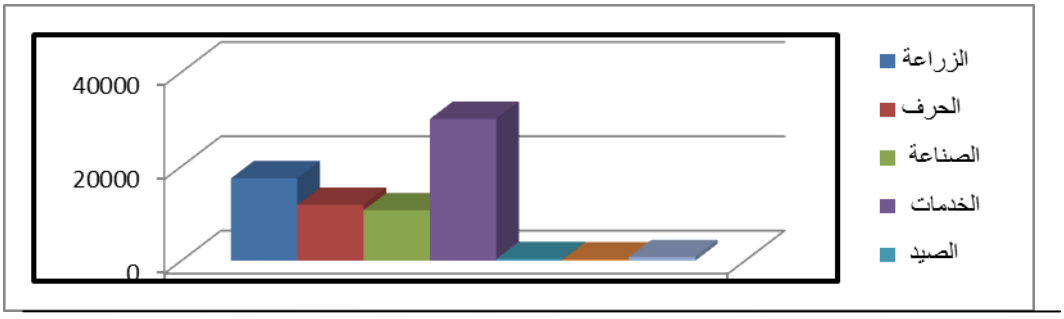

***Source** : Ministère de l'industrie et des mine , Bulletin d'information statistique n°30 ,éditin Mai 2017 ,p26*

[26] سهام شيهاني ،طارق حمول ،تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية –مع الاشارة الى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ،نفس المرجع السابق ،ص 07,

3.3 –حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعود تاريخ ظهور حاضنات الأعمال إلى عام 1959 بالولايات المتحدة الأمريكية عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز الأعمال أين يتم تأجير وحداتها للأفراد الراغبين في إقامة مشروع جديد مع توفير له النصائح والإرشادات ،بالتالي هي عبارة عن مؤسسة تقدم خدمات لشباب يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية وكن لديهم أفكار واختراعات واعدة يمكن أن تتحول إلى منتجات وخدمات مربحة[1].إذا حاضنات الأعمال تمثل وسيلة دعم ومساندة لتنمية ورعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

وفي هذا الإ يطار سعت الجزائر كغيرها من الدول التي حققت نجاحا في مجال ترقية المؤسسات ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى وضع الأطر القانونية التوجيهية والقوانين التشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال على شكل محاضن ومشاتل للمؤسسات ومراكز الابتكار .

وقد تمثلت هذه الأطر القانونية بداية من سنة 2001 بإصدار القانون التوجيهي رقم 18/01 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات ،وبعدها المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل [2].

إذ تشير الإحصائيات إلى ارتفاع تعداد المشاريع المستضافة مقارنة بسنة 2015 وهي موضحة في الجدول التالي .

الجدول رقم (03) يبين تطور المشاريع المستضافة مع عدد المؤسسات المستحدثة (2015–2016)

السنوات	2015	2016
عدد المشاريع المستضافة	135	158
عدد المؤسسات المستحدثة	84	70

***Source** : Ministère de l'industrie et des mine , Bulletin d'information statistique n° 30 ,édition Mai 2017 , p23*

[27] عبد الله سعد الهاجري،دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت،مداخلة ضمن الملتقى العربي حول :تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية ،الجمهورية التونسية ،،يومي 12-14 أكتوبر،2013، ص 04

[28] عمار زودة ،حمزة بوكفة، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاشارة لمشاتل الجزائر ،مجلة الدراسات المالية ،المحاسبية والادارية ،العدد الثاني ،جامعة أم البواقي ،ديسمبر 2014 ،ص66.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن عدد المشاريع المستضافة في 2015 بلغ 135 مشروع ليرتفع العدد بنسبة 17% أي 158 مشروع وهذا في نهاية سنة 2016 ،أما عدد المؤسسات المستحدثة فقد بلغ 84 مؤسسة في سنة 2015 لينخفض العدد بنسبة 16% أي بلغ العدد الإجمالي 70 مؤسسة وهذا في نهاية سنة 2016،وهذا متعلق بحاضنات الأعمال في الجزائر ،أما مراكز التسهيل التي أوردها المشرع في المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل بلغ العدد الإجمالي لها في السداسي الثاني لسنة 2016 على حسب إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم 1256 مشروع .

جدول رقم (04) يبين توزيع المشاريع المرافقة بمراكز التسهيل على حسب نوع النشاط إلى غاية نهاية سنة 2016

عدد حاملي المشاريع	القطاع	العدد	النسبة %
1256	الصناعة	256	24.56
	الخدمات	412	34.30
	الأشغال العمومية	142	11.82
	الزراعة	181	15.07
	التجارة	28	02.33
	الحرف	187	15.57
	مجالات أخرى	11	0.92

***Source** : Ministère de l'industrie et des mine , Bulletin d'information statistique n° 30 ,édition Mai 2017 ,p22*

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن المشاريع التي لها حركية جيدة هي المشاريع التي تنشط في قطاع الخدمات فق بلغ عددها 412 في نهاية سنة 2016 ثم الصناعة بحيث بلغ عددها 256 مشروع في نهاية سنة 2016، ليليها قطاع الحرف ب187 مشروع ،أما الزراعة فقد بلغ عدد مشاريعها 181 مشروع ،ليليها قطاع الأشغال العمومية ب142 مشروع ثم التجارة ب28 مشروع وهي موزعة على حسب النسبة في الشكل التالي .

الشكل رقم (06)توزيع المشاريع المرافقة بمراكز التسهيل على حسب نوع النشاط إلى غاية نهاية سنة 2016 على حسب النسبة المؤوية .

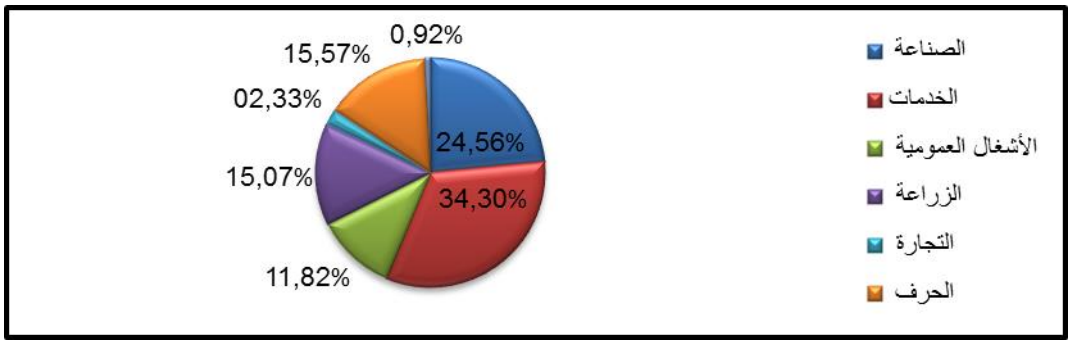

***Source** : Ministère de l'industrie et des mine , Bulletin d'information statistique n° 30 ,édition Mai 2017 ,p22*

ومن خلال الشكل نلاحظ أن نشاط الخدمات هو الذي يأخذ الحصة الأكبر في مراكز التسهيل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي بنسبة 34.30% لتليها نشاط الصناعة بنسبة 24.56% أما نشاط الحرف 15.57% فهذه هي ثلاث مجالات الأكثر استقطابا للمشاريع في مراكز التسهيل .

4–دراسة تطبيقية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بعدما تطرقنا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تمويله ومعرفة الهياكل والبرامج التي وضعتها الدولة من أجل مساعدة هذا القطاع الذي يعرف بمحدودية موارده خاصة المالية ،وبعد التطرق لتحليل الإحصائيات التي تقدمها وزارة الصناعة والمناجم وكذا المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إرتأينا أن نقوم بتسليط الضوء على الواقع المعاش وذلك بالتقرب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في ولاية الشلف ،غليزان ،مستغانم ،وهران من أجل معرفة كيفية تمويلها وهل استطاعت الاستفادة من هذه البرامج والهيآت المتخصصة لدعم هذه المؤسسات.

وبالتالي كانت عينة الدراسة 39 مؤسسة ،منها 30 مؤسسة أجابت على الاستبيان 9 مؤسسات رفضت الإجابة بعد عدة محاولات للإقناع .

يتكون هذا الاستبيان من 10 أسئلة من أجل معرفة :

–نوع المؤسسة وتحديد نشاطها .

–مصادر التمويل المتاحة .

–عراقيل المؤسسة أمام التطور .

–عدد العمال

فيما يخص هذا السؤال حول عدد العاملين بالمؤسسات محل الدراسة كانت الإجابات على النحو التالي :18 مؤسسة تشغل من 1- 10 عمال ،و8 مؤسسات تشغل 11- 50 عامل ،و4 مؤسسات تشغل من 51 – 50 عامل يمكن تمثيل هذه الإجابات في الشكل التالي :

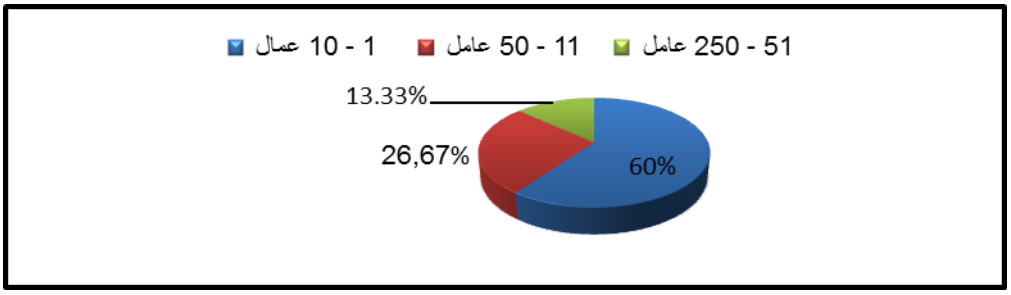

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

-ننوع المؤسسة على حسب الملكية

كانت الإجابات عن هذا السؤال مختلفة ،25 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ذات ملكية خاصة ،و5 مؤسسات ذات ملكية عامة .ويمكن تمثيل هذه الإجابات في :

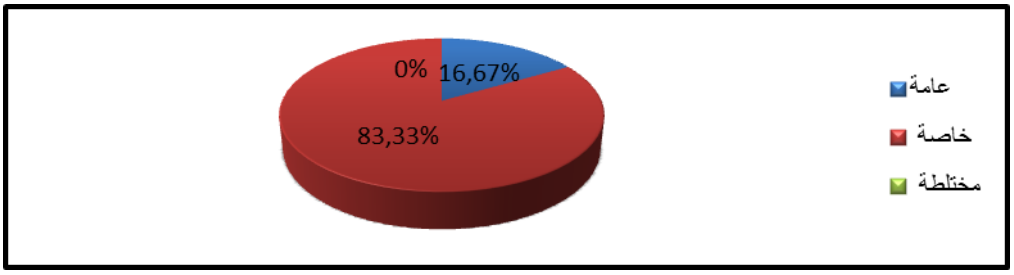

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال هذه النسب نلاحظ أن القطاع الخاص يمثل الأغلبية بعدما اعتمدت الدولة خصخصة المؤسسات ،وتشجيع الشباب على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

-الشكل القانوني للمؤسسة

فيما يخص هذا السؤال فقد كانت الإجابات عبارة عن مقترحات متنوعة هي كالتالي : والإجابة كانت 10 مؤسسات فردية ،و9 مؤسسات ذات الشخص الوحيد وبمسؤولية محدودة ،و8 مؤسسات ذات مسؤولية محدودة ،و3 مؤسسات تضامن . ويمكن تمثيل هذه البيانات في الشكل البياني الموالي :

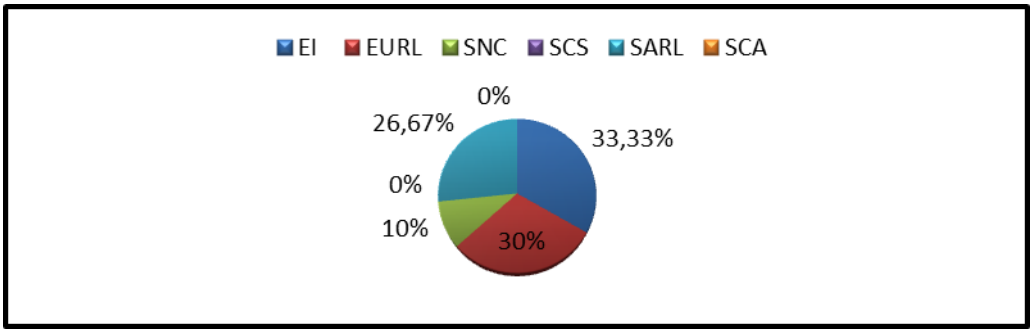

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

-نوع المؤسسة على حسب رأسمالها

من خلال هذا السؤال حول معرفة نوع المؤسسة بناءا على مقدار رأسمالها فكانت الإجابات مختلفة ولكننا من خلال الاستبيان ثم الحصر من خلال مجالات تكون القيمة تتراوح بين إحدى هذه الاقتراحات المقدمة . 12 مؤسسة كان يقل رأسمالها عن 10 مليون دج ، و 10 مؤسسات يتراوح رأسمالها مابين 10 مليون و99 مليون دج ،أما 6 مؤسسات تراوح رأسمالها بين 100 مليون و500 مليون دج أما مؤسستين فاق رأسمالهما 500 مليون دج ،وهذه البيانات ممثلة في الشكل الموالي

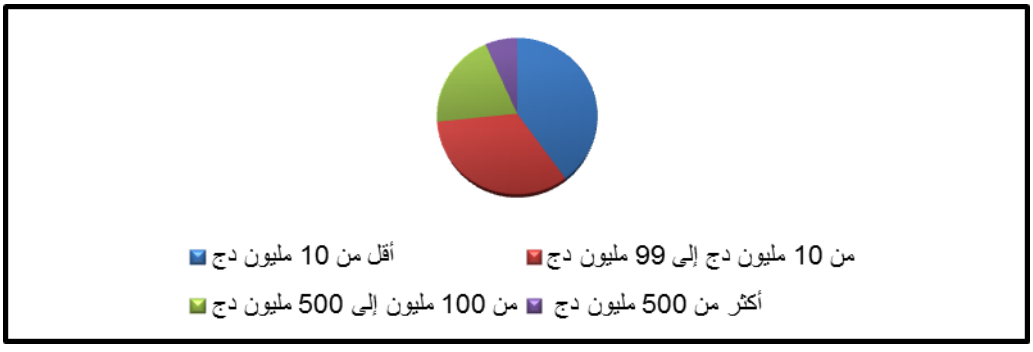

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

بالتالي هذا يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج للتمويل خاصة تلك التي يقل رأسمالها من 10 مليون دج لكي تتمكن هذه المؤسسات من النمو والتطور وزيادة مدة حياتها .

-في أي إيطار تم إنشاء مؤسستكم ؟

هذا السؤال كان موجه لمعرفة إذا كانت معظم هذه المؤسسات المستجوبة نشأت عن طريق الوكالات التي وضعتها الدولة لإنعاش هذا القطاع وإما أن تكون بصفة شخصية بالتالي أجابت 9 مؤسسات بأنها أنشأت على يد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،أما 4 مؤسسات فقد أنشأت عن طيف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ،أما 17 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أنشأت بطريقة خاصة وهذا ما يبينه الشكل الموالي :

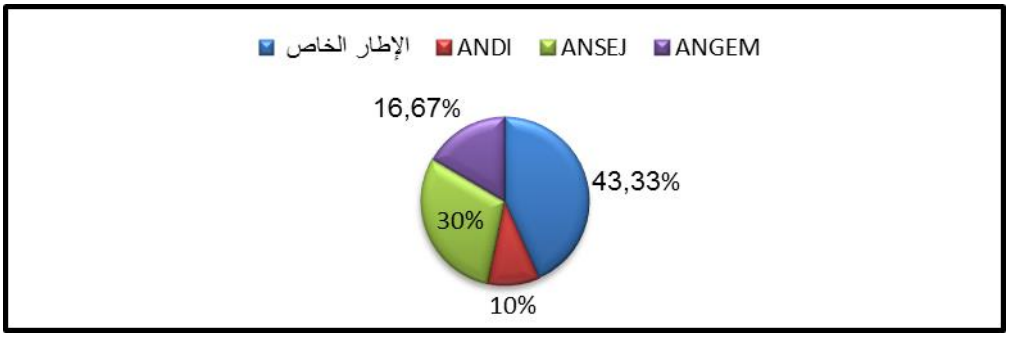

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

-نوع التمويل

فيما يخص هذا السؤال كان حول نوع التمويل الذي تعتمد عليه المؤسسة فكانت الإجابات كالتالي :17 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي وخصوصا الأموال الخاصة ،أما 10 مؤسسات فكانت تعتمد على التمويل البنكي وخصوصا تلك التي أنشئت في أيطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،أما 3 مؤسسات فقد كانت تعتمد على تمويل آخر وهو من طرف الاقتراض من الأقارب والأصدقاء وهو من أجل تفادي معدلات الفائدة ،ويمكن توضيح هذه المعطيات من خلال الشكل التالي :

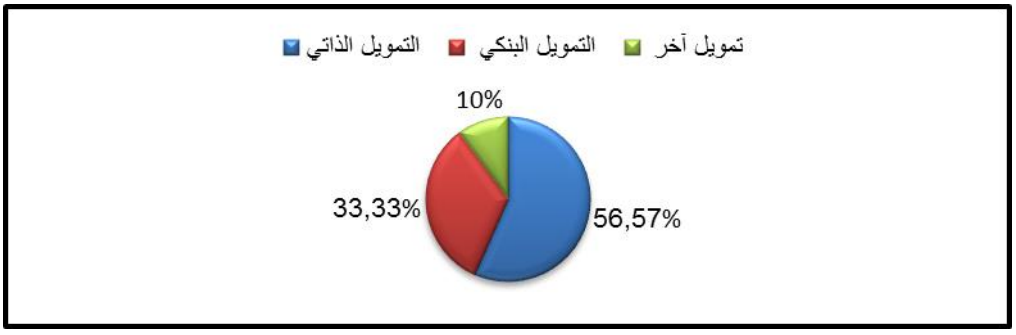

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

-هل استفادت مؤسستكم من قرض بنكي ؟

كانت الإجابات عن هذا السؤال مختلفة بالتالي 11 مؤسسة فقط أجابت بنعم أي أنها استفادت من قرض بنكي ومن بينها 3 مؤسسات استفادت من تمويل وكالة ANGEM وهو التمويل الثلاثي ،أما 19 مؤسسة لم تستفيد من قرض بنكي وهي موضحة في الشكل البياني التالي

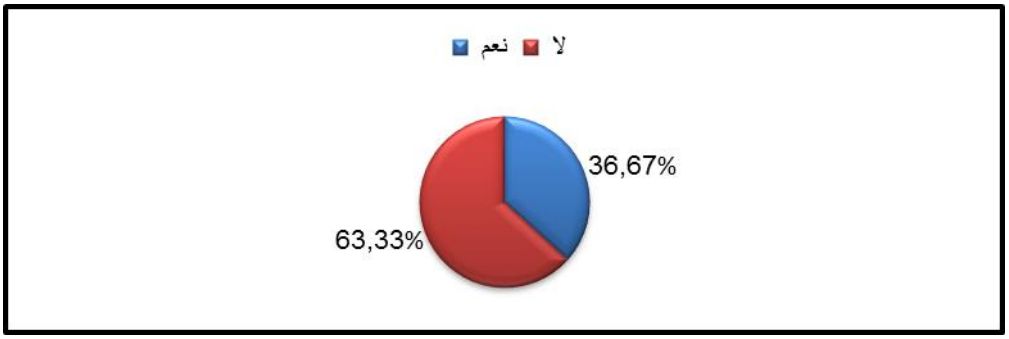

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

-نوع القرض

فيما يخص هذه النقطة فإنها متعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحصلت على قرض بنكي هل هو قصير المدة أم متوسط أم طويل المدة ،بالتالي من بين 11 مؤسسة التي تحصلت على قرض أجابت 4 مؤسسات بأن القرض كان قصير المدة وذلك من أجل تمويل احتياجات دورة الاستغلال ،أما 3 مؤسسات تحصلت على قرض متوسط المدى ، و 4مؤسسات تحصلت على قرض بنكي طويل الأجل من أجل تجديد استثماراتها وهي مبينة في الشكل الموالي:

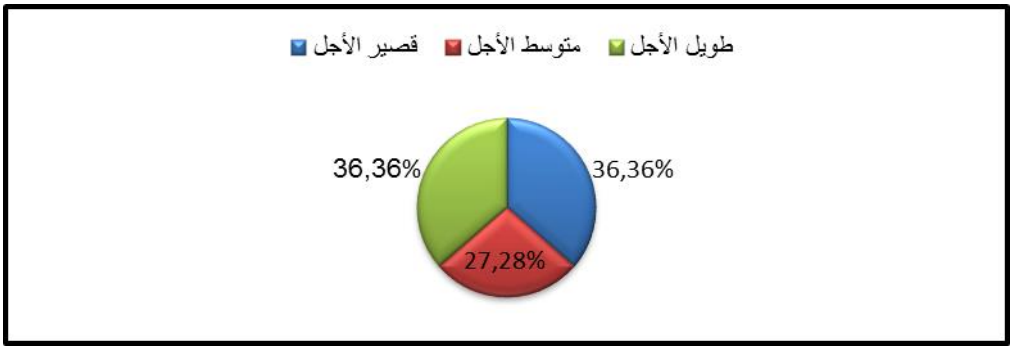

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

-كيف هي معدلات الفائدة ؟

بالتالي كانت إجابات المؤسسات المستجوبة مختلفة وهي ممثلة في الشكل البياني التالي :

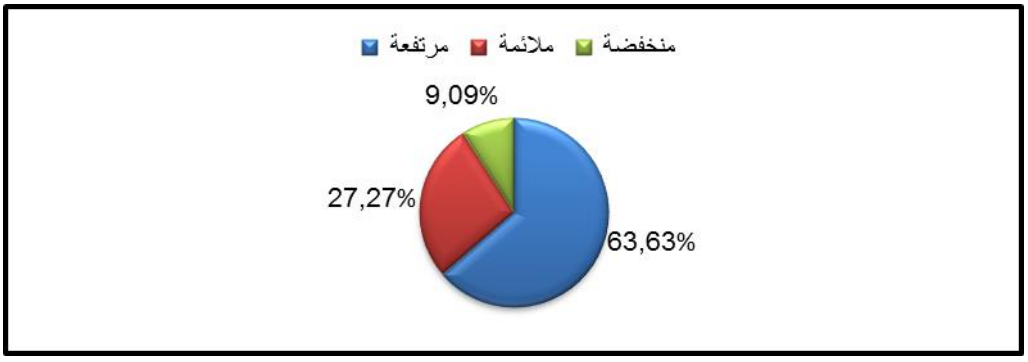

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على،معطيات الاستبيان .

-ما هي المعايير التي اعتمد عليها البنك لمنحكم قروض ؟

هذا السؤال كان موجه للمؤسسات التي أجابت بأنها أخذت قرض بنكي للتمويل بالتالي فماذا هو المقابل من أجل منح القروض أو على أي أساس منح البنك القروض لهذه المؤسسات فكانت الإجابات على حسب الاقتراحات المقدمة فقد أجابت 5 مؤسسات من بين 11 مؤسسة التي تحصلت على قرض بنكي من العينة الكلية المستجوبة على أن المعيار المعتمد من طرف البنك لمنحها قروض هو الحجم أما 4 مؤسسات أجابت بأن معيار البنك الذي مقابله منحتها البنك قرض هو الضمانات ،أما مؤسستين أجابت بأن البنك منحها القرض على أساس معيار رقم الأعمال .ويمكن توضيح هذه البيانات من خلال الشكل البياني التالي :

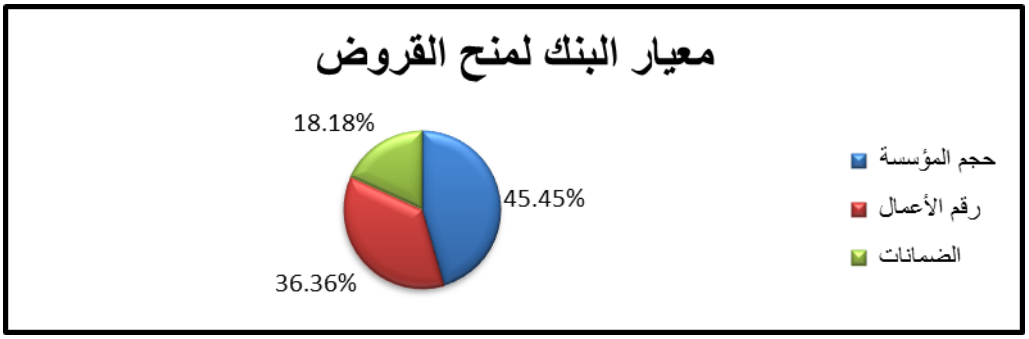

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

وبالتالي نستنتج أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي لأنه سهل الحصول عليه ،ولا يكلف كثيرا . في حين أن التمويل البنكي يتطلب ضمانات كثيرة تثقل كاهل هذه المؤسسات التي تتسم بمحدودية مواردها .

خاتمة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة عوائق تعرقل تطورها ومساهمتها بشكل فعال. وهي معطيات خارج المؤسسة كالجانب التمويلي. حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على الموارد المالية نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات التالية : غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل؛ غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض؛ محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عمليات الائتمان، بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض،وأيضا طلب الضمانات التي تصعب على المؤسسات منح القروض؛ مركزية منح القروض، إذ نلاحظ تمركز أغلبية المعاملات في الجزائر العاصمة.

بصفة عامة يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تشكل محورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هذا من خلال انعكاسها على الدخل الوطني وخلق قيمة مضافة من جهة وامتصاص للبطالة وزيادة النمو من جهة أخرى ،إذا من خلال ما سبق توصلنا إلى وجود دعم حكومي مكثف وبرامج وسياسات تقوي هذا القطاع من الجانب المالي الذي يعد العقبة الأهم التي تواجهها إلا أن هذه المؤسسات تعاني من صعوبات وعوائق تحول دون تمويلها بشكل كامل ونجاح وذلك لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بمحدودية مواردها الذاتية بالتالي هي تحتاج للتمويل البنكي وهذا الأخر بدوره يفرض عليها شروط كالضمانات التي لا تستطيع أغلب هذه المؤسسات توفيرها من أجل الحصول على التمويل بالتالي يعد الضمان هو العائق الأكثر أمام التمويل على غرار معدلات الفائدة والمردودية المرتفعة .بالتالي وجب على الدولة مراعاة هذه الخصوصيات من أجل توفير المناخ اللازم لهذا القطاع .

قائمة المراجع

المؤلفات

-أحمد رحموني ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري ،المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ،مصر ،الطبعة الأولى ،سنة 2011

-رابح خوني،رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ،ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة – مصر ،الطبعة الأولى ،سنة 2008

-فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ،الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،طبعة أولى ،سنة 2005

-مصطفى يوسف كافي ،اقتصاديات البيئة والعولمة ،دارمؤسسة أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع ،سوريا،طبعة أولى، سنة 2013،

-خبابة عبد الله ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،الطبعة الأولى ،سنة 2013

المقالات

-بوفليسي نجمة ،العوامل المحددة لهياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ،مجلة البحوث والدراسات الانسانية ،العدد 12 ،جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة ،سنة 2016

-عمار زودة ،حمزة بوكفة، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاشارة لمشاتل الجزائر ،مجلة الدراسات المالية ،المحاسبية والادارية ،العدد الثاني ،جامعة أم البواقي ،ديسمبر 2014

-Modigliani. F, Miller. H, '' The cost of capital corporation finance and the theory of investment'', American economic review vol 48, jun 1958.

-Truong Hong Trinh1 & Nguyen Thao Phuong, Effects of Financial Crisis on Capital Structure of Listed Firms in Vietnam, International Journal of Financial Research, Vol. 7, No 1, 2016

-Samia Gharbi ,les PME /PMI en Algérie état des lieux , laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation ,université du littoral Cote d'Opale ,mars 2011

المداخلات

-سهام شيهاني ،طارق حمول ،تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية —مع الاشارة الى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ،مداخلة ضمن الملتقى الدولى بعنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية ،جامعة المسيلة ، أيام ،15،16 نوفمبر

-عبد الله سعد الهاجري،دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت،مداخلة ضمن الملقى العربي حول :تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية ،الجمهورية التونسية ،،يومي 12-14 أكتوبر،2013

-يوسف قريشي ،الياس بن ساسي ،خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ،الملتقى الدّولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدّول العربية ،جامعة ورقلة ،يومي 17 و18 أفريل 2006 ،

المواقع الالكترونية

- *http://www.mdipi.gov.dz*
- *Ministère de l'industrie et des mine , Bulletin d'information statistique.*